S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2957
16 November 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١١/٣٠

الرئيس:	السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية)
الأعضاء:	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اثيوبيا	السيد غوشو
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد لوكابو خابوجي انزاجي
الصين	السيد يو منغجيا
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد فورتييه
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد موسى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هاناي
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

90-61413/A ١٥٨٢ز(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٥٠

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لليمن لدى الامم المتحدة (S/21830) .

تقرير مقدم من الامين العام الى مجلس الامن وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) (S/21919 و Corr.1 و S/21919/Add.1-3) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الاردن ، واسرائيل ، والامارات العربية المتحدة ، وجمهورية ايران الاسلامية ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وتركيا ، وتونس ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية ، والسودان ، والعراق ، وقطر ، والكويت ، ولبنان ، ومصر ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ، والهند ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . وأدعو المراقب عن فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد أربيدور (اسرائيل) ، والسيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) ، والسيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) ، والسيد عمير (باكستان) ، والسيد محيي الدين (بنغلاديش) ، والسيد أكسين (تركيا) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد بن جمعة (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد علي (السودان) ، والسيد الانباري (العراق) ، والسيد النعمة (قطر) ، والسيد الصباح (الكويت) ، والسيد مكاوي (لبنان) ، والسيد موسى (مصر) ، والسيد حسبي (المغرب) ، والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) ، والسيد ولد محمد محمود (موريتانيا) ، والسيد مينون (الهند) ، والسيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد

المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ من الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة أورد نصها فيما يلي :

"بصفتي رئيسا لمجموعة البلدان الاسلامية في الامم المتحدة ، يسرني أن أطلب دعوة السفير انغين انساي ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي لدى الامم المتحدة الى المشاركة في مناقشة مجلس الامن بشأن البند المعنون 'الحالة في الاراضي العربية المحتلة' وذلك وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/21944 . ما لم أسمع اعتراضا ، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد انغين انساي بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/21942 التي تتضمن نص الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت لبعثة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول ممثل تونس . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غزال (تونس) : يسرني في بداية كلمتي أن أتوجه اليكم بالتهنئة على تسلمكم رئاسة مجلس الامن للشهر الحالي . وإن ما نعرفه فيكم من خبرة دبلوماسية واسعة ، وممارسة للقضايا الدولية ، بما في ذلك ضمن هذا المجلس الموقر ، وكذلك ما لبلدكم الولايات المتحدة الامريكية ، العضو الغار بالمجلس ، من مكانة على الساحة

الدولية ومن مسؤولية متميزة في حفظ الأمن والسلام في العالم ، كل ذلك يشكل ضمانا لنجاحكم في إدارة أعمال المجلس على أحسن وجه .

كما يطيب لي أن أعبر عن تقديري وشكري لسلفكم ، سعادة السيد ديفيد هاناي ، المندوب الدائم للمملكة المتحدة على إدارته القديرة لأعمال المجلس مدة شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي .

ينعقد مجلس الأمن منذ السابع من تشرين الثاني/نوفمبر لبحث التقرير الذي تقدم به اليه سعادة الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار ، والوارد في الوثيقة S/21919 بتاريخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) . ويطيب لي في هذا السياق أن أنوه باسم وفد بلادي تونس بهذا الإنجاز الهام وبالجهود التي ما فتئ يبذلها الأمين العام لمعالجة الموقف ، رغم الصعوبات الجمة والعراقيل المختلفة التي حالت دون تمكينه من إيفاد بعثة إلى الأراضي العربية المحتلة لاستقصاء الحقائق بسبب امتناع اسرائيل عن الامتثال للإرادة الدولية ورفضها بصفة رسمية قراري مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، مسجلة بذلك سابقة على غاية من الخطورة تصدر عن عضو في الأمم المتحدة .

إن منظمة الأمم المتحدة لم تنفك منذ عقود متوالية من الزمن تصطدم بتعنت اسرائيل في جهودها من أجل إحلال السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط . وقد أصدرت القرارات العديدة بشأن قضية فلسطين باعتبارها السلطة المؤتمنة على السلم والأمن في العالم ، والملاذ الذي تلجأ اليه الشعوب المنكوبة بالقهر والظلم والتسلط الأجنبي . لكن تلك القرارات جميعها وحتى اليوم لم تجد طريقها الى التنفيذ ، وماتزال المنطقة بأسرها تشكل بؤرة توتر وعدم استقرار وتسابق رهيب للتسلح بحكم تنكر اسرائيل للشرعية الدولية التي يمثلها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وكافة هيئات منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها .

ومازال الشعب الفلسطيني ، وهو لم يعتد على أحد ولم يطالب إلا بأرضه وبحقه المشروع في العيش الحر ، يتعرض لأشرس أساليب القمع والتشريد والتقتيل بسبب إمعان اسرائيل في ممارسة شتى أنواع العنف والتحدي التي تقترفها في الأراضي العربية المحتلة ، كخطة تهدف الى تكريس احتلالها الاستيطاني وتوسعها على حساب الأرض

الفلسطينية . ومن أحدث تلك الممارسات مجزرة الحرم الشريف في القدس المحتلة التي أقدمت عليها اسرائيل يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، بل كذلك حملة القمع المنظمة التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية في هذه الأيام في قطاع غزة وفي بيت حانون بالذات والتي جُرح خلالها مئات من الفلسطينيين ، وذلك في ذات الوقت الذي كان يستعد فيه الأمين العام لتقديم تقريره الى هذا المجلس الموقر ، تماديا منها في تحدي المجموعة الدولية والاستهتار بالقرارات الأممية . ومن مظاهر ذلك التعدي وذلك الاستهتار أن الضابط المسؤول عن مجزرة ٨ تشرين الأول/اكتوبر ، بدل أن يحاكم ، ها هو يحظى بترقية خاصة . وها إن اسرائيل تصعّد التعسف والاضطهاد بما في ذلك الإيقاف الإداري ، دون محاكمة ، لمدد تتراوح بين ستة أشهر وسنة كاملة لشخصيات فلسطينية بارزة ولرجال الصحافة والإعلام الفلسطينيين .

لقد توجه الشعب الفلسطيني الى مجلسكم الموقر المرات العديدة يطلب منه أن يوفر له الحماية التي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية وخاصة منها اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، والعمل على الإسراع بحل معضلة الشرق الأوسط بأكملها حلا عادلا ودائما وشاملا ، يكفل للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، ويضمن للمنطقة أمنها واستقرارها .

ولعله يجدر التذكير هنا أنه منذ صدور تقرير الامين العام للامم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ المدرج في الوثيقة (S/19449) ودون اتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بمعالجة الاوضاع المأساوية التي أشار اليها ، فإن اسرائيل صعدت في وتيرة القمع والتوسع وانتهاك المواثيق الدولية ، مما ترتب عنه مزيد من الالام ، والضحايا في الارواح والخسائر في الممتلكات . واليوم ، وقد برهن المجلس في المدة الاخيرة عن حزمه وإجماعه في مواجهة أزمة الخليج ، فأملنا كبير أن يستخلص العبرة وأن يبادر الى معالجة الوضع بما يوفر الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني الاعزل ، ويردع المحتل الغاشم عن التمادي في ممارساته الوحشية .

ان تقرير الامين العام المطروح اليوم أمام مجلسكم الموقر يؤكد مرة أخرى على وجوب حماية الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، من شتى المخاطر التي تهدد كيانه ومصيره وكلنا يعلم ان ما تقترفه اسرائيل من قمع واضطهاد ضد الشعب الفلسطيني يندرج ضمن خطة إرهابية تستهدف إفراغ الارض من سكانها الاصليين ، وإحلال غرباء عنها مكانهم ، تستقدمهم من شرق أوروبا من أجل اختلاق تركيبة ديمغرافية جديدة وتغيير البنية السكانية للارض الفلسطينية المحتلة للاستيلاء عليها غصبا وعدوانا .

فقد جاء في الفقرة ١٩ من تقرير الامين العام ما يلي :

"فقد أبدى الفلسطينيون شعورا عميقا بأنهم مستهدفون في جميع الاوقات ، سواء في أماكن العمل ، أو في المدارس ، أو في أماكن العبادة أو مجرد السير في الشوارع ... وذكروا أنهم لا يشعرون بالامان حتى داخل بيوتهم ، التي تعرضت مرارا لعمليات تفتيش في منتصف الليل ، ضربت أثناءها أسر بأكملها بما في ذلك الاطفال" . (S/21919 ، الفقرة ١٩)

إن المشاهدة أقوى دليل ، وإن ما شهدناه وما سمعناه من خلال عرض الوثيقة المصورة في رحاب هذه القاعة ، غني عن الشرح والتعليق : طلق النار الجنوني المكثف والمتواصل ، وأصوات الاستغاثة لإسعاف الجرحى وهم في بيت الله ، لم يعتدوا على أحد ، همهم الوحيد حماية الحرم الشريف من التدنيس ، وسمعنا نداءات المؤذنين تطالب

المعتدي بأن يكف عن عدوانه ، ودعوتهم لمن كان بالحرم الشريف للاحتماء بعيدا عن نار القوات المداهمة . لقد كانت مشاهد مؤثرة ، أزيز الرصاص بلا هوادة من جانب ، ونداءات للتعقل ولإيقاف المجزرة من جانب آخر ، سفهت الإدعاءات التي أريد بها قلب الحقائق وشحن الموقف بالحقد والكراهية .

فأمام هذا المجلس الموقر قضية شعب فقد الشعور بالأمان ، انتهكت حرماته ، ودنست مقدساته وشُلّت حركته كمجتمع إنساني بغرض العديد من الإجراءات التعسفية مثل غلق الجامعات والمدارس والإعتداء على المتاجر وتهديم البيوت ومداهمة المستشفيات ، الى غير ذلك من الاعتداءات المخزية المدونة في تقرير الأمين العام التي تتنافى مع مقتضيات اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، مما حدا بالأمين العام أن يستخلص في الفقرة ٢٤ من تقريره أنه على الأطراف السامية المتعاقدة في هذه الاتفاقية مسؤولية تطبيق مقتضياتها وعقد مؤتمر لهذا الغرض وأعضاء هذا المجلس الموقر أطراف سامية متعاقدة في تلك الاتفاقية .

ويجدر في هذا المجال التنويه بما تقوم به المؤسسات والهياكل الاممية العاملة في الاراضي العربية المحتلة ، مثل المندوب السامي للاجئين ، ومنظمة الصليب الاحمر الدولي ووكالة الغوث ، وغيرها من مجهودات حثيثة لتقديم الخدمات الإنسانية الممكنة للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة بالرغم مما تتعرض له من صعوبات وأخطار وعراقيل من قِبَل سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ولكنها ، في وضعها الحالي لا تملك القدرة على حماية الفلسطينيين من القمع والتقتيل والتشريد .

فضمان حماية الفلسطينيين يستوجب من المجلس في هذه المرحلة أن يطالب اسرائيل بأن تقبل قانونيا بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، وأن تلتزم بأحكام تلك الاتفاقية ، وكذلك يستوجب منه أن يدعو الأطراف السامية المتعاقدة في ذات الاتفاقية لعقد مؤتمر تتخذ فيه الإجراءات اللازمة والكفيلة بغرض احترام اسرائيل للاتفاقية ، وأن يدعم المراقبين العسكريين الأمميين كي ينتشروا في كامل الاراضي المحتلة بما فيها القدس لمراقبة الحالة فيها ، وأن يُمَكّن الأمين العام من تعزيز المؤسسات والهياكل الاممية العاملة في الاراضي المحتلة بما ييسر لها أداء مهامها وخدماتها الإنسانية في أمان ، ودون عراقيل .

إن وفد الجمهورية التونسية يشاطر ما أكده الأمين العام في خاتمة تقريره من أنه على الرغم من أهمية ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الإحتلال الإسرائيلي وحمايتهم ، فإن هذه القضية أفرزتها القضية الأصلية التي تظل جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، وأن كل الأوضاع السائدة والمترتبة عنها تزول بزوال الاحتلال .

لذلك فإن المنتظم الدولي مدعو الى التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام ، بمشاركة الأطراف المعنية كافة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الذي نؤكد له بإسم تونس إكبارنا لكفاحه ونضال انتفاضته المجيدة وتضامننا الفعال ووقوفنا الى جانبه ، لأنه جانب الحق ، في معاناته وكفاحه العادل من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة وقيام دولته المستقلة على أرضه . وانني أغتنم هذه المناسبة لأتقدم للدولة الفلسطينية بالتهنئة الخالصة بمناسبة الذكري السنوية الثانية لإعلانها .

أود ، ختاما ، ان أعبر مرة اخرى عن كبير الأمل في ان المجلس ، ترسيخا لمصداقيته والتزاما بالمسؤوليات التي أناطها الميثاق بعهدته ، سيبادر بحزم وإجماع باتخاذ الاجراءات العملية لحماية الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة ، بما فيها القدس ، والإعداد لإنهاء مأساته ، وقد توالت عليها العقود العديدة ، ولردع المحتل الغاشم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد موسى (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يضم وفد بلادي صوته الى أصوات الذين هنأوكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم منصب الرئاسة . لقد عملنا معكم خلال هذه الاشهر الحرجة ووجدنا فيكم شخصية مهنية أكيدة المهارة وشديدة الانصاف والتوازن . واننا لعلى ثقة بأن رئاستكم هذا الشهر ستتميز بنفس هذه الصفات .

ويضم وفد بلادي ايضا صوته في الاعراب عن التقدير للمنجزات العظيمة التي تحققت تحت رئاسة السير ديفيد هاناي في الشهر الماضي .

وأود كذلك ان انتهز هذه الفرصة لاعرب عن تهانينا الحارة لممثل فلسطين بمناسبة مصادفة يوم أمس ذكرى اعلان استقلال دولة فلسطين .

يقوم المجلس منذ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بدراسة تقرير الامين العام عن الحادثة المفجعة التي وقعت في ٨ تشرين الاول/اكتوبر في القدس المحتلة والمسألة المتصلة بها والمتعلقة بسلامة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وحمايتهم . وقد استمعنا منذ ذلك الحين الى رئيس الوفد الفلسطيني ، الذي قدم تحليلا دقيقا وموضوعيا عن تقرير الامين العام وعرض بالنيابة عن الفلسطينيين المعذبين ، قضية مقنعة للغاية لقيام الامم المتحدة بدور قوي وللحاجة الى ان يتحمل مجلس الامن مسؤولياته . وعرض الوفد الفلسطيني فيلما عن حادثة القدس يُظهر بلا لبس التجاوزات الاسرائيلية ويدحض بوضوح كذبة ان الفلسطينيين هم الذين حرّضوا على ذبح اليهود . كما استمع المجلس

إلى بيان الممثل الدائم لاسرائيل الذي رفض ، باسم حكومته ، كل جوانب التقرير والتوصيات التي تقدم بها الأمين العام . ووضع ذلك السفير الموقر نفسه في وضع متباين عندما قال بأن الفلسطينيين حرضوا يوم ٨ تشرين الاول/اكتوبر على ذبح اليهود .

ويغطي تقرير الأمين العام ، الذي يلقى امتنان الوفد الماليزي ، خلفية كافية ويشكل اساسا جيدا لمداولات المجلس . إذ يصف التقرير سلسلة كاملة من سوء المعاملة الاسرائيلية ، بدءا بالعقوبة الجماعية ومرورا بهدم البيوت ، وانتهاء بمصادرة الأراضي وما الى ذلك ، بما يتعارض مع كل الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة . ويشعر الفلسطينيون وكأنه قد تم التخلي عنهم ، وهم لايستطيعون الاعتماد على أية حماية بموجب الاتفاقية . وقد ابدى الفلسطينيون

"شعورا عميقا بأنهم مستهدفون في جميع الاوقات ، سواء في اماكن العمل ، أو في المدارس ، أو في أماكن العبادة أو مجرد السير في الشوارع . ويضاعف من هذا الخوف وجهة نظرهم القائلة بأنه لا يمكن التماس العون من أية سلطة ، غير قوات الأمن المسؤولة في كثير من الاحيان عن التدابير التي تحيق بهم" .

(S/21919 ، الفقرة ١٩)

وحتى في الايام القليلة الماضية اعتقلت السلطات الاسرائيلية ثلاث شخصيات فلسطينية بارزة دون تهمة أو محاكمة .

والحل الصريح يتمثل في ازالة الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع للاراضي الفلسطينية . وتعتقد ماليزيا ، شأنها شأن الاغلبية الساحقة من بقية اعضاء الامم المتحدة ، ان هذا الحل يمكن تحقيقه عن طريق عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة . ولكن على الرغم من التأييد الدولي القوي للغاية لهذه الفكرة ، لا يبذل أي جهد ملموس لعقد هذا المؤتمر في المستقبل القريب . وعلاوة على ذلك ، فان ما يسمى بمفاوضات السلام قد توقف . وثبت ان الحكومة الاسرائيلية ، المنتظرة منذ أمد طويل

التي ستتخذ الخطوات الاولى للتفاوض من اجل السلام ، والتي علقت عليها الآمال منذ بضعة اشهر ، ليست سوى سراب . فالحكومة الاسرائيلية في أيدي قادة عتاة بعقلية جامدة تعتبر التفاوض ضعفا وتصر على إدامة ما اكتسب بطريقة غير شرعية عن طريق الهجرة الجماعية وإعادة التوطين . كما أنهم يرون الأزمة في منطقة الخليج الفارسي فرصة ينبغي استغلالها لكسب أكبر قدر ممكن من المزايا لاسرائيل .

وفي ظل هذه الظروف يعتقد وفد بلادي انه يتعين على مجلس الامن اكثر من اي وقت مضى ان يتخذ تدابير فورية وفعالة لضمان سلامة وحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

وقد درس وفد بلادي بعناية الملاحظات الواردة في تقرير الامين العام ، وفي ضوء الخلفية التاريخية للمشكلة فنحن على اقتناع بأنه ينبغي لمجلس الامن أن يطالب اسرائيل ، الدولة القائمة بالادارة ، بأن تقبل الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة وأن تمتثل لاحكام هذه الاتفاقية بدقة .

وفيما يتصل بهذا الموضوع ، تؤيد ماليزيا عقد مؤتمر للاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لمعالجة مشكلة امتثال اسرائيل ، على الرغم من أننا ندرك أن هذه الخطوة ستحتاج الى جهد وإعداد متواصلين ولا يمكن تحقيقها إلا بالتزام كامل من قبل جميع المعنيين . وأن ماليزيا على استعداد للمشاركة في الجهد الدولي لبلورة عمل مبكر في هذا الاتجاه . وتؤيد ماليزيا أيضا قيام لجنة الصليب الاحمر الدولية ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى بدور أكبر وبمزيد من الانشطة . لكن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن دور معزز للامم المتحدة بخصوص هذه المسألة .

إن جوهر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لضمان الأمن والحماية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ينبغي أن يكون تعزيز دور الأمم المتحدة . وأخذا بعين الاعتبار إحساس الفلسطينيين العميق بالضعف ، وهو ما يتضح من تقرير الأمين العام ، لابد من وجود آلية تابعة للأمم المتحدة ترصد الحالة هناك وتراقبها وتقدم عنها تقارير للمجلس . وقد كشفت تقارير سابقة بجلاء ، وبخاصة التقرير المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، عن خيبة أمل الفلسطينيين إزاء عدم تنفيذ العديد من قرارات مجلس الأمن . وعلاوة على ذلك ، من الواضح أن كل الأشكال المحدودة لوجود الأمم المتحدة أو الوجود الدولي - سواء تمثل ذلك في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر - لم يكن كافيا على الإطلاق ، ولم يكن قادرا بأي حال على ردع تجاوزات اسرائيل وسوء معاملتها . ومن ثم يجب إنشاء آلية أكثر فعالية ، ويجب إرغام اسرائيل على قبول هذا الترتيب .

وها هو الأمين العام ، من خلال تقريره ، يلقي الكرة مرة أخرى في ملعب مجلس الأمن ، مذكرا إياه ، وهو على حق في ذلك ، بالمسؤولية المستمرة التي يتحملها تجاه هذه المسألة . والسؤال المطروح الآن هو : ما الذي يمكن أن يفعله المجلس إزاء تحدي اسرائيل المستمر ورفضها لسلطة المجلس ؟ قال وفد ماليزيا من قبل أن سجل المجلس في هذا الشأن مخيب للآمال . ولكن المجلس الآن يسوده وضع جديد ، حيث انحسرت انقسامات الماضي وحل محلها التماسك ووحدة الهدف في تسوية الصراعات ونصرة سيادة القانون ، وهو ما شهدناه في الأشهر الثلاثة الماضية ، في التعامل مع غزو العراق للكويت واحتلاله لها . وانطلاقا من نفس الروح لا يمكن للمجلس أن يكون أقل من ذلك تماسكا ووحدة في التعامل مع اسرائيل والتعنت الاسرائيلي .

يتعين على المجلس أن يعترض على اسرائيل وأفعالها ، وأن يعترف بحقيقة اسرائيل وأفعالها ، اذا اردنا لاستجابتنا الجماعية أن تكون على مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقنا . إن الاستماع إلى بيان سفير اسرائيل وهو يتطاول على الجميع

ويتهمهم قاطبة بأنهم قتلة ودكتاتوريون ، يحيّر المرء فيما يمكن أن نتوقعه من الحكومة الاسرائيلية .

وعلى هذا الضوء ، وبضمير خالص ، ينبغي أن نسأل انفسنا ما اذا يوجد أي مبرر للتردد في ممارسة ضغط قوي على اسرائيل . وانني أشك في أنه حتى من تربطهم علاقة وثيقة باسرائيل يمكنهم بعد الآن أن يبرروا مثل هذه العلاقة ، وبخاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أزمة الخليج الفارسي ، حيث تحالفت بلدان عربية عديدة مع الدول الغربية الكبرى لصد العدوان . وإذا كان المجلس قد عقد العزم على الذهاب الى أقصى أطراف الأرض لردع العدوان ، وهو ما ينبغي ، فهل بوسعه أن يتقاعس أمام قضية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتعنت الاسرائيلي ؟

وإذا كان هناك بالفعل وعد حقيقي بنظام عالمي جديد ، وإذا كان لنا أن نبقي على توافق الآراء الحالي في المجلس حول تعزيز سيادة القانون ، يتعين علينا أن نتصرف بنفس الدرجة من المسؤولية بشأن هذه المسألة . إن التحيز الذي شاب أداء المجلس في الماضي يجب أن يتراجع ليحل محله الإنصاف والالتزام المتساوي . وأي استخدام لحق الفيتو - على سبيل المثال - سيمس بمصداقية المجلس ويثير شكوكا يمكن أن تؤثر على وحدته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ماليزيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد بنيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، بما أن الفرصة لم تسنح لي من قبل ، أود أولا أن أهنئ بلدكم على تبوئها رئاسة مجلس الامن في هذا الشهر . تربطنا بالولايات المتحدة أواصر تعاون تاريخية . وإننا لعلى يقين بأن مهارات السفير بيكرينغ الدبلوماسية المعروفة للجميع وصفاته الانسانية الدافئة ستكفل له النجاح في منصبه .

نود أيضا أن نشكر السير ديفيد هاناي على قيادته الكفؤة للمجلس في الشهر الماضي .

نود اليوم أن نشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية لإنشاء دولة فلسطين التي مر بالأمس على قيامها عامان . لقد بلغت الحالة في الأراضي العربية المحتلة حدا جعلنا نجتمع اليوم للنظر في تقرير الأمين العام . وهو ثاني تقرير من نوعه يقدمه في ثلاث سنوات ، إلا أنه لم يتمكن من إيفاد بعثة إلى الأراضي المحتلة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في ٨ تشرين الأول/اكتوبر .

في مستهل ملاحظاتي حول هذا الموضوع ، أتساءل ما الجديد الذي يمكن قوله عن هذه الحالة المفجعة التي يبدو أن العالم قد تعود عليها بسبب احتلال اسرائيل للأراضي العربية لمدة طالت ٢٣ سنة . تهتز مشاعرنا عندما نفكر في آلاف الأرواح التي فقدت في الدفاع عن قضية عادلة - قضية تقرير المصير وممارسة السيادة . ومما يروعنا بشكل متزايد رفض اسرائيل الانصياع لأوامر مجلس الأمن والعالم بأسره . أما دعوة ممثل للأمين العام لزيارة البلد فلا تعد مظهرا من مظاهر التعاون . والأحرى باسرائيل أن تبدي استعدادا حقيقيا للالتزام بقرارات مجلس الأمن . ولقد حبذ وفد بلادي دوما عقد مؤتمر سلام دولي يشارك فيه الفلسطينيون على قدم المساواة ، لوضع حد لهذه الحالة المأساوية وإحلال السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها . وبالمثل ، نؤيد الطلب الموجه إلى اسرائيل بأن تتقيد باتفاقية جنيف الرابعة التي هي طرف فيها ، والتي تنتهك أحكامها بصورة مستمرة ، وهو ما يتضح من شريط الفيديو الذي شاهدناه للأحداث التي وقعت في القدس في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ، مما أكد لنا الأخطار التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يوميا في مواجهة أعمال العنف التي تمارسها سلطات الاحتلال . إن شريط الفيديو ذاك لم يصبح جزء من سجلات مجلس الأمن فحسب ، بل سيظل أيضا ماثلا في ضمائرنا مذكّرا ايانا بالتزامنا الأخلاقي تجاه مبادئنا وتجاه أبسط حقوق الانسان .

لكل تلك الاسباب ، يأمل وفد بلادي أن نتمكن من التوصل الى حل لمسألة الاراضي المحتلة . ولهذا السبب نؤيد التوصيات المطروحة في تقرير الامين العام (S/21919 و Corr.1 و Add.1-3) . لقد اقترح الامين العام عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية لمناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها وفقا للاتفاقية . وبالمثل ، نؤيد فكرة اقامة الامم المتحدة وجودا محايدا ذا ولاية مناسبة أو توسيع نطاق ولاية الامم المتحدة لمراقبة الهدنة .

أخيرا ، هناك العديد من الطرق المختلفة التي يمكن اتباعها للوصول الى حل . ونحن نتشاطر الامل الذي يراود الفلسطينيين في ايجاد احدى هذه الطرق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم لتوليكم رئاسة هذا المجلس الموقر لهذا الشهر ، وثقتي كبيرة بأن تكلل أعمال هذا المجلس تحت رئاستكم بالنجاح المرجو . كما أنني أعرب عن تقديري لسلفكم السير ديفيد هاناى سفير المملكة المتحدة للطريقة البنّاءة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

يجتمع مجلسكم الموقر من جديد لبحث الوضع في الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، ورفض الاسرائيليين وتحديهم لقراري مجلس الامن والشرعية الدولية ، كما تحدوا من قبل كافة قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، ولنبحث بشكل خاص تقرير الامين العام على ضوء رفض الحكومة الاسرائيلية ارسال الامين العام لبعثة تقصي الحقائق حول المذبحة الاسرائيلية ضد المصلين في المسجد الاقصى ، والتي لا تعدو أن تكون احدى المذابح في سلسلة طويلة من الاعمال الارهابية والاجرامية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية .

إن هذا الرفض لم يكن مفاجأة لنا جميعا ، ولم يكن مفاجئا لنا جميعا ، فكلنا يدرك طبيعة الاحتلال الاسرائيلي وطبيعة النظام الصهيوني القائم على الاحتلال والقهر والتوسع ، فليست هذه هي المرة الأولى التي يتحدى فيها الاسرائيليون الأمم المتحدة ، لقد ضربوا عرض الحائط بكافة قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة وكافة القرارات الدولية ذات الصلة . بل الأدهى من ذلك أن الموقف الدولي المناهض لسياستهم العنصرية لم يزدهم إلا تعنتا واصرارا وتحديا ، فضمت الجولان وضمت القدس واحتلت بشكل دائم أجزاء من جنوب لبنان ، واستمر انشاء المستوطنات في الأرض العربية المحتلة بما فيها القدس ، من خلال الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفياتي ودول أخرى ، في الوقت الذي يتم فيه رفض حق الفلسطينيين في العودة الى أرضهم وفقا لما تكفله لهم كافة الشرائع الدولية . وقد يسأل البعض لماذا ذلك ؟ لماذا هذا التعنت وهذا الرفض ؟ ولكن الاجابة على ما اعتقد ليست بصعبة على أي متسائل ، إن الاجابة تكمن في فشل الأسرة الدولية ، وفشل مجلس الأمن بصفة خاصة ، في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق لمجابهة مثل هذا التحدي . لقد فشل مجلس الأمن في معظم الحالات في استصدار أي قرار لمعالجة وضع الفلسطينيين المأساوي في الاراضي المحتلة ، تارة بسوء استعمال حق النقض (الفيتو) وتارة أخرى بأسلوب اللامبالاة الذي اتخذ حيال تحدي الاسرائيليين الفاضح للأسرة الدولية .

ولقد شجع هذا الموقف السلبي سلطات الاحتلال على التمادي في سياستها ، سياسة الضم والاعتداء ، وسياسة الابادة الجماعية لشعب فلسطين . وبدلا من أن يلتزم الاسرائيليون بقرار الأسرة الدولية بشأن التحقيق في المذبحة الأخيرة ، تحدوا الارادة الدولية وشكلت ما أسموها بلجنة تحقيق اسرائيلية يترأسها مدير الاستخبارات الاسرائيلية السابق ، ولا ندري كيف يمكن أن يكون المتهم قاضيا ويصدر في نفس الوقت أحكاما . ولا يمكن أن يقبل أن نفس الحكومة ونفس النظام اللذين أمرا باطلاق الرصاص على الابرياء يمكن أن يحققا في نتائج مثل هذه المذبحة . ولكن ذلك ليس بجديد على الكيان الصهيوني ، فبعد مذبحة صبرا وشاتيلا رأيناهم يشكلون ما أسموه بلجنة تحقيق أيضا ، والكل يعلم أن المتهم الرئيسي لتلك المذبحة هو أحد أعضاء الحكومة

الاسرائيلية البارزين ، آريل شارون ، بل أن رئيس الوزراء الاسرائيلي نفسه أسحق شامير هو أحد الاساسيين في مذبحة دير ياسين والمسؤول عن اغتيال الكونت برنادوت مبعوث الامم المتحدة في ذلك الوقت .

بكل أسف لايزال البعض منا لحسن نية أو مراعاة لمصالح خاصة يعتقد أن هناك ديمقراطية لما تسمى باسرائيل . ولا ندري ما هي الديمقراطية التي يتحدثون عنها ، هل من الديمقراطية ضم أراضي الغير والاستيلاء عليها بالقوة ؟ وهل الديمقراطية في ممارسة سياسة الشعب المختار ، والازدراء بالاديان السماوية الاخرى ، والاعتداء على المقدسات ؟ وهل الديمقراطية أن تهشم عظام الاطفال الفلسطينيين ، وتستعمل الغازات السامة ضد النساء والعزل والشيوخ ؟

رغم خيبة الامل التي نشعر بها ، والسلبية التي جابه بها هذا المجلس كافة الجرائم التي ارتكبها النظام الصهيوني ضد شعب فلسطين والامة العربية من عدوان مباشر وعمليات ارهابية ضد الفلسطينيين شملتهم حتى في أماكن لجوئهم البعيدة كما حدث في العدوان على الفلسطينيين في تونس ، فإننا انطلاقا من حسن نيتنا وأملنا أن مرحلة جديدة بدأت في تاريخ الانسانية وأن الحرب الباردة انتهت ، وأن التحالفات الاستراتيجية قد ولت ، حتى التحالفين العسكريين الرئيسيين فقدا أهميتهما وانتهيا تقريبا . وأن سياسة الفانتوم ضد الميغ قد ولت الى غير رجعة . كان ذلك هو أملنا ، لأن ما رأيناه من تجانس وتفاهم ، بل وتعاون ، خلال ما أصدره هذا المجلس الموقر من قرارات خلال الثلاثة أشهر الماضية ، أمر شجعنا واستبشرنا به خيرا .

لقد أرسلت مئات الالوف من الجنود وحاملات الطائرات وآلاف الطائرات والدبابات دفاعا عن المبادئ - كما قيل لنا - ولا يسعنا إلا أن نصدق ذلك ونريد أن تطبق تلك المبادئ على سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولا نريد أن يكون هذا المجلس انتقائيا في قراراته .

لقد اطلعنا جميعا على تقرير الامين العام الذي نقدر له مجهوداته ونشكره على الافكار البناءة التي قدمها والتي ، إن طبقت ، لا شك أنها ستخفف من آلام المريض الفلسطيني ولكنها لن تشفيه . إن الحل الامثل هو وضع حد للاحتلال وإجراء عملية جراحية ناجحة للمريض الفلسطيني لشفائه بإزالة سرطان الاحتلال ، وتمكينه من حقه كإنسان في العودة الى أرضه وإنشاء دولته فوق ترابه الوطني . إن الحل الامثل يكمن في تحمل المجلس لمسؤوليته برد العدوان وفرض الشرعية الدولية وتطبيق نفس الإجراءات التي اتخذها المجلس مؤخرا والتي - كما قلت - استبشرنا بها خيرا .

قد يقول البعض إن هذا كثير ، وإن الصبر والحكمة مطلوبان ، وإن قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) اللذين رفضتهما السلطات الإسرائيلية ما هما إلا بداية مشجعة . ولنقبل بذلك المنطق على امتعاض على أمل أن ذلك هو الواقع .

إن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي الآن بالموافقة على استقبال مبعوث الامين العام بعيدا عن قرارات مجلس الامن أمر يجب ألا نقبله أو نوافق عليه ، وما هو إلا محاولة للالتفاف على قرارات مجلس الامن وتمييع الموقف . إن هذا المجلس ملزم بتنفيذ قراراته . وإذا كان الامين العام يريد إرسال مبعوث فهذا من حقه ، ولا نجادله في ذلك . ولكن مجلس الامن اليوم مطالب باتخاذ اجراء عملي لمجابهة سياسة الإرهاب الاسرائيلية . ومثل هذا الإجراء منطقي وشرعي ومطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى حتى يعود الاحترام والمكانة الى هذا المجلس الذي أنيط به حسب الميثاق حفظ السلام والامن الدوليين .

إننا نرى أن على هذا المجلس الموقر أن يصدر قرارا فوريا يلزم سلطات الإحتلال باحترام اتفاقية جنيف الرابعة ، وإرسال مراقبين دوليين لحماية الفلسطينيين . وقد لا يمكن في الوقت الحاضر ارسال مئات الالاف ، كما ذكرت منذ قليل .

إن فشل هذا المجلس في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة هذا الموقف وعدم تحمله مسؤوليته ، من شأنه أن يؤثر على مصداقيته وعلى الروح الجديدة التي سادت مداولاته وإجراءاته . ولا نريد لهذا المجلس الموقر أن يكون كذلك .

وقبل أن أختم هذه الكلمة ، أود أن أوجه تهانينا الحارة الى دولة فلسطين وشعب فلسطين بمناسبة العيد الاول لإنشاء دولته . إن شعب فلسطين لا شك ، رغم كل الاضطهاد ورغم كل المذابح ، سيأخذ مكانه في الاسرة الدولية . وليس ببعيد اليوم الذي نرى هذه الدولة وهي تأخذ مكانها تحت اسم فلسطين ليس كعضو مراقب ولكن كدولة كاملة العضوية في الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي السيد أحمد أنغين أنساي ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي لدى الامم المتحدة الذي وجه اليه المجلس الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أنساي (المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن أحر التهاني لكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . واننا على ثقة من أن مهارتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الواسعة ستمكنان المجلس من الاضطلاع بمهامه بنجاح .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني لسلفكم ، السير ديفيد هاناي ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر .

وأجد لزاما علي أن أشيد بالامين العام وأن أعرب عن تقديري له للجهود التي لا تكل التي يبذلها من أجل احلال السلم في الشرق الاوسط ولتقريره الوافي الذي يلقي الضوء على الحالة المأساوية في الاراضي العربية المحتلة .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالتهنئة القلبية الى ممثل فلسطين بمناسبة الذكرى الثانية لاعلان دولة فلسطين المستقلة .

يجتمع مجلس الأمن اليوم ، كما فعل في مناسبات عديدة ، لمناقشة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اسرائيل . في الواقع ، ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي لهذه الاراضي هو السبب الجذري للعنف الذي يمارس في هذه المنطقة . ولا يسعنا الا الأمل في ألا تستمر الانتهاكات الاسرائيلية دون عقاب وأن تسفر مداولات الأمم المتحدة في هذا الشأن عن اتخاذ اجراءات محددة ضد العدوان .

ان المجتمع الدولي ما فتئ يكرس منذ عقود طويلة الوقت والجهد لمسألة فلسطين ، غير أنه لم يتخذ حتى الآن أي تدبير فعال لارغام اسرائيل على الامتثال للأنظمة والاعراف وقواعد السلوك المعترف بها عالميا .

وقد صوت مجلس الأمن مرتين خلال الشهرين الماضيين مدينا اسرائيل على الانتهاكات التي تمارسها في الأراضي المحتلة ودعا الى ارسال بعثة للأمم المتحدة الى القدس الشريف للتحقيق في سفك الدماء على الأرض المقدسة .

وفي هذا الصدد ، أعرب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ، عممت بوصفها الوثيقة S/21881 ، عن قلق منظمتنا العميق إزاء المذبحة الغاشمة والنكراء التي نفذت بحق الفلسطينيين الأبرياء في القدس المحتلة . وحث مجلس الأمن على اتخاذ الخطوات الملائمة لارسال مراقبين دوليين الى فلسطين المحتلة على نحو عاجل ، كخطوة أولى صوب اتخاذ تدابير محددة لحماية الشعب الفلسطيني .

وكما هو معروف تماما ، فإن قضية فلسطين تمثل لب مشكلة الشرق الأوسط ، وإن مشكلة القدس الشريف ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لكل المسلمين في جميع أنحاء العالم تكمن في جوهر القضية الفلسطينية .

إن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة . ومن ثم ، فان قراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، اللذين أعلنا أن القانون الإسرائيلي الأساسي الذي يزعم أن القدس الشريف عاصمة موحدة لاسرائيل قانون باطل ولاغ ، يجب تنفيذهما بالكامل بغية ايجاد حل لهذه المسألة .

لقد اجتمعت لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي برئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، ملك المغرب في الرباط في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ لمناقشة المذبحة المأساوية التي وقعت مؤخرا بحق الفلسطينيين الابرياء.

وأدانت اللجنة المجزرة الوحشية التي تعرض لها الفلسطينيون العزل داخل حرم مسجد الاقصى في القدس الشريف في ٨ تشرين الاول/اكتوبر والتي تنم عن ازدراء مطلق بقدسية هذا المكان المقدس وبمشاعر أكثر من بليون مسلم في جميع أرجاء العالم . ودعت البلدان الاسلامية الى بذل الجهود من أجل حث مجلس الامن على اتخاذ تدابير فعالة ، بما في ذلك ارسال مراقبين دوليين ، بغية وضع حد للمكائد التي تدبرها اسرائيل وضمان حماية الشعب الفلسطيني والاماكن المقدسة في القدس الشريف وفي جميع الاراضي المحتلة .

وبعد تحدي اسرائيل لمبادئ وقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة طوال عقود ، تواصل سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني . وهي تسعى الى محو جميع أشكال وبقايا هوية الفلسطينيين وثقافتهم وتاريخهم . وعمليات الترحيل الجماعي وهدم المنازل والعقوبات الجماعية والاحتجازات الإدارية وفرض حظر التجول والغارات الليلية وضرب النساء والأطفال والاستيلاء غير المشروع على الأراضي ، قد أصبحت كلها ممارسات يومية تقوم بها سلطة الاحتلال . كما تواصل اسرائيل ، عن طريق سياستها الوحشية القائمة على الاستعمار الاستيطاني ، احتلالها غير الشرعي لجزء من الجولان السوري وجنوب لبنان .

وبالمناسبة أن الاحتجاز الإداري الذي قامت به السلطات الاسرائيلية مؤخرا لثلاثة من زعماء المجتمع الفلسطيني البارزين مثال آخر على انتهاك سلطة الاحتلال لاتفاقية جنيف الرابعة . ونتساءل الى متى يمكن أن يظل المجتمع الدولي متجاهلا لهذه الانتهاكات الصارخة لقواعده ومعاييره .

إن التقرير القيم للأمين العام (S/21919) يكشف النقاب عن موقف اسرائيل ويبين عدم احترامها للقرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) . واسرائيل ترفض ببساطة استقبال بعثة الأمين العام للأمم المتحدة ، في تحد صارخ للمجلس .

ومن سخرية القدر أن الحكومة الاسرائيلية ، بدلا من ذلك ، تفرض شروطا غير ذات صلة بتلك البعثة ، وهي شروط لا يمكن حتى أن تعتبر جدية ، بما أنها تتعارض مع أحكام القرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، اللذين ينصان بوضوح على ولاية البعثة وأهدافها وغاياتها .

كما يبين التقرير الصورة الحقيقية للحالة فيما يتعلق بالسياسة الاسرائيلية إزاء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . ويكشف الأمين العام بوضوح في تقريره رفض اسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ويعرب في الوقت ذاته على نحو قاطع عن ضرورة تنفيذ هذه الاتفاقية لحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال ، ويطرح هذا الموضوع أمام مجلس الأمن .

وفي هذا الإطار ، نؤيد الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بفكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لمناقشة الإجراءات الممكن اتخاذها بموجب الاتفاقية بغية حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

والآن ، بما أننا نعلم تمام العلم أن جميع أعضاء الأمم المتحدة ، باستثناء اسرائيل ، يعتقدون بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، ويصرون على ذلك كخطوة أولى لضمان حماية الفلسطينيين وللتطبيق القانوني للاتفاقية من جانب سلطة الاحتلال ، فإننا نحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته عن طريق الإرسال بصورة مستعجلة لمراقبين دوليين الى الأراضي المحتلة .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة فيقوم بتسوية الصراع في الشرق الأوسط في إطار مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد أنساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، أتقدم اليكم بالتهانئ لتبؤكم رئاسة هذا المجلس ، وإني على يقين بأنكم بما عرفتم من حكمة وفعالية فإن أعمال هذا المجلس ستتقدم بخطى سريعة . كما أتقدم بالتقدير لسلفكم السيد السفير ديفيد هاناي ، حيث اتخذ مجلس الأمن خلال رئاسته قرارات في غاية من الأهمية .

من نافلة القول بأن اجتماعات مجلس الأمن حول المجزرة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في القدس يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وبالذات في الحرم الشريف بمدينة القدس ، وتبني مجلسكم الموقر للقراريـن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) تشكل نقلة نوعية في إحياء دور مجلس الأمن تجاه الممارسات الاسرائيلية الدامية في الأراضي العربية المحتلة ، وبنفس القدر فإن هذه الجلسات فتحت المجال بشكل لم يسبق له مثيل للكشف عن طبيعة اسرائيل العدوانية والإرهابية .

لقد جاء الرد الاسرائيلي الرافض لقراريكم ليؤكد مرة أخرى أن اسرائيل هي حقا خارجة عن القانون ، وأن سلطات الاحتلال لا تعترف بمجلسكم ولا حتى بالمنظمة العالمية التي خلقت اسرائيل ولا بالقانون الإنساني الدولي ، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم الدول الأطراف بموجب المادة الأولى على احترامها كما تلزم الأطراف على حمل الدول الأخرى الأطراف على احترامها .

لا بد أن أعضاء المجلس دهشوا للتبريرات التي عبرت عنها اسرائيل لرفض قراريكم شكلا ومضمونا . إن الرد الاسرائيلي الرافض يدل في عداد ما يدل عليه على أن اسرائيل تعتبر نفسها سيدة في القدس . واقتبس التالي من الرد الاسرائيلي المدرج في تقرير الأمين العام

"ما من جزء من القدس هو "أرض محتلة" إنها العاصمة السيادية لدولة اسرائيل . وعليه ، فإن أي تدخل من جانب الأمم المتحدة في أي أمر يتصل بالقدس أمر مرفوض ...

وفي ضوء ما ذكر أعلاه فإن اسرائيل لن تستقبل وفد الأمين العام للأمم المتحدة" . (S/21919 ، الفقرة ٣)

هذا ولم تكتف اسرائيل في ردها الذي ينتهك قرار مجلسكم ، بل أشارت كما ورد في التقرير الى أن قرار الرفض هذا قرار اتخذ منذ أمد طويل ، كما تشير الى ذلك الرسائل المتبادلة خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بين وزير خارجية اسرائيل آنذاك وبين الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك بصدد تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٩٨ (١٩٧١) ، حول القدس وإيفاد بعثة مشابهة للأمم المتحدة الى المدينة .

إذن ، اسرائيل تعتبر أن مرور الزمن والتقادم الوارد في عبارة "منذ أمد طويل" ، يبرر إحكام قبضتها على القدس المحتلة ورفض أية بعثة للأمم المتحدة توفد الى الاراضي المحتلة مهما كانت ولايتها .

إن كل ذلك يدل على أن اسرائيل ممعنة في سياسة الضم والاستيطان والتوسع وتشريد العرب . وهي سياسة اسرائيلية شابتة ومعلنة منذ قيام اسرائيل ، تعكس طبيعة الصهيونية ، وهي طبيعة اقتصارية وحصرية . إن إعلان استقلال اسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ ينص في فقرته الأولى على أن دولة اسرائيل مفتوحة لهجرة اليهود من جميع بلدان الشتات . أما التطبيق العملي لهذه النظرية الاصطفائية فقد كرسه قانون العودة الذي ينص على أن "لكل يهودي الحق بأن يأتي الى هذا البلد كمهاجر" ، وقانون الهجرة الذي ينص على أن "كل مهاجر يهودي بموجب قانون العودة يصبح مواطنا اسرائيليا" . إن هذه النصوص وغيرها لا تتضمن أية ضمانات لحقوق العرب .

إن النتيجة الحتمية لهذه التشريعات تجسدت في ممارسات اسرائيل الوحشية والقائمة على تشريد العرب ومنعهم من العودة الى ديارهم واستعمار أراضيهم وإحلال المستوطنين الغرباء مكانهم .

ان تصريحات رئيس وزراء اسرائيل وغيره تدل على أن اسرائيل ممعنة في سياسة الضم وتشريد العرب والاستيلاء على ممتلكاتهم منتهكة بشكل صارخ اتفاقية جنيف الرابعة ، التي أكد هذا المجلس مرارا وتكرارا على انطباقها قانونيا على جميع الأراضي العربية المحتلة . فقد صرح شامير بتاريخ ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وأقتبس من عدد يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ من صحيفة "واشنطن بوست" ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"قال شامير اليوم نقلا عن راديو اسرائيل 'إن القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل ، وإن بناء المدينة سيستمر دون عائق'

(واصل الكلمة بالعربية)

وجاء في نفس الخبر :

(تكلم بالانكليزية)

"وقال شامير لدى حضوره افتتاح كلية كهنوتية يهودية جديدة في القدس الشرقية ، التي استولت عليها اسرائيل من الاردن في حرب ١٩٦٧ ، ان الحي الجديد سيبنى بين معلمين رئيسيين من معالم المدينة ، جبل الزيتون وجبل سكوبس . والجامعة العبرية الاسرائيلية واقعة بالفعل في جبل سكوبس ، ولكن جبل الزيتون محاذ لأحياء عربية عديدة ."

(واصل الكلمة بالعربية)

وجاء في نفس هذا الخبر ما مفاده بأن اسرائيل قد تصرفت بأموال امريكية خلافا لما تعهدت به للادارة الامريكية :

(تكلم بالانكليزية)

"وبدا أن الغرض من إعلان شامير ، الذي أدهش بعض المسؤولين في مدينة القدس ، هي تقوية موقف حكومته من الاتفاق الذي ابرمته في الاسبوع المنصرم مع

ادارة بوش بشأن بناء المساكن الجديدة . فبموجب هذا الاتفاق ، الذي يقضي بإعطاء ضمانات امريكية لقروض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار ، تعهدت اسرائيل بعدم استخدام الاموال الامريكية في عمليات البناء في الاراضي المحتلة" .

(واصل الكلمة بالعربية)

وفي تصريح آخر لشامير نقلته صحيفة "الحياة الدولية" ، في عددها بتاريخ ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، قال شامير : "ان هضبة الجولان ليست موضوع جدل أو مساومة ... فالهضبة تشكل جزءا لا يتجزأ من اسرائيل وانه لا يعتزم خرق هذا القانون" .

ان مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة مبدأ رئيسي من مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . وقد أكد المجلس هذا المبدأ من خلال معالجته للصراع العربي - الاسرائيلي . ولكن اسرائيل تنتهك باستمرار هذا المبدأ سواء بالنسبة لاراضي الضفة الغربية وغزة أو في الجولان السوري المحتل ، وترفض أي حل عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام وفق الشرعية الدولية ، وبرعاية الامم المتحدة لإيجاد حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط . وترفض اسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الامن حول القدس والجولان ولبنان ، وتستمر في تجاوزاتها في الضفة الغربية وغزة بواسطة الاستيطان والاستيلاء على الاراضي العربية وتشريد المواطنين العرب وطردهم وتقليص عددهم بكل الوسائل المتاحة لإفراغ هذه الاراضي من سكانها الاصليين . وتخطط اسرائيل لفرض سيطرتها على المنطقة الواقعة ما بين النيل والفرات وهذا أمر معروف لنا ولغيرنا .

وانطلاقا من هذه المخططات ، فإن اسرائيل لم تحترم في يوم من الايام اتفاقية جنيف الرابعة لان جوهر هذه الاتفاقية يقوم على مبدأين لا تعترف اسرائيل بحرمتهما ، هما ، عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة واعتبار الاحتلال ظاهرة مؤقتة . وثانيهما ، حماية السكان المدنيين والحفاظ على حقوقهم الاساسية وعودتهم الى أراضيهم ومنع المحتل من تغيير معالمها . وقد نصت المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة على عدم جواز حرمان الاشخاص المحميين بأي حال أو بأية كيفية ، من مزايا الاتفاقية بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الاراضي أو على أنظمة أو حكومة الاراضي المذكورة ولا بسبب أي ضم تقوم به الدولة المحتلة لكل أو لبعض الاراضي التي تحتلها .

ان هذه المادة تحظر على اسرائيل حرمان الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ، أو السوريين في الجولان العربي السوري المحتل من حقوقهم المحمية بموجب الاتفاقية التي ترفض اسرائيل تطبيقها وذلك لتحقيق المزيد من مخططاتها التوسعية الحالية والمستقبلية . إضافة الى ذلك ، فإن المادة ٤٩ من الاتفاقية تحظر بشكل مطلق النقل الإجباري الفردي أو الجماعي للاشخاص المحميين أو ترحيلهم من الاراضي المحتلة الى أراضي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة . إن ممارسات اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ تقوم على خلق مئات الالوف من اللاجئين والنازحين .

وهنا يجب الاستذكار بأن اسرائيل قد قُبلت عضوا في الامم المتحدة على أساس تعهدها بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ الذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم . كذلك ترفض اسرائيل إعادة النازحين نتيجة العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ رغم أن مجلس الامن أكد العودة بقراره الإجماعي ٢٣٧ (١٩٦٧) . إضافة الى ذلك تنتهك اسرائيل بشكل مستمر أحكام المادة ٤٩ من الاتفاقية ، وهي مادة أساسية تحظر على المحتل نقل مواطنيه المدنيين الى الاراضي المحتلة . وقد عمدت اسرائيل الى انتهاك هذه المادة بشكل مستمر عندما قامت بنقل مئات الالوف من اليهود المهاجرين الى فلسطين وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، وما الهجرة اليهودية الواسعة والمنظمة التي نشاهدها اليوم إلا دليل على إمعان اسرائيل في انتهاكها للإتفاقية .

ليست هذه المرة الاولى التي ترفض فيها اسرائيل استقبال بعثات الامم المتحدة ولن تكون الاخيرة . إن اسرائيل لا تريد للامم المتحدة ، التي خلقت اسرائيل ، أن يكون لها أي دور يؤدي الى فضح ممارساتها وعكس مسار توسعها وإعادة الحقوق الى أصحابها . وترفض اسرائيل استقبال لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، أي الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، كما تحجب المعلومات عن خبراء مكتب العمل الدولي المكلف بدراسة أوضاع العمال العرب في الاراضي المحتلة . وترفض استقبال لجنة منظمة الصحة العالمية . كما رفضت التعامل مع اللجنة السداسية

المنبثقة عن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للجنة حقوق الانسان .

ان اسرائيل تتوهم بأن العالم سيسامحها على ارتكابها الجرائم التي تنص عليها المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة وهي : القتل المتعمد والتعذيب والمعاملة اللاانسانية والاعمال التي تسبب عمدا آلاما شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة وكذلك النفي والإبعاد والاعتقال وأخذ الرهائن والتدمير الشامل للممتلكات أو الاستيلاء عليها .

منذ أيام قليلة وقف مندوب اسرائيل أمام المجلس وبتحد سافر للمجلس ولتقرير الأمين العام عندما رفض ليس فقط استقبال بعثة الامين العام بل حتى الاقتراحات الواردة في تقريره بحجة أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، فيما يتعلق بتطبيقها بالنسبة لطرف متعاقد تتناول استيلاء دولة من الدول على أراض تخضع لسيادة دولة أخرى ، وانه لا يمكن القول ، حسبما قال ، إن هذا ينطبق على أراضي الضفة الغربية وغزة . وهنا نتساءل أليس للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير كباقي شعوب العالم وفقا للفقرة الثانية من المادة الاولى للميثاق ، وفي حال التنكر لهذا الحق الانساني الطبيعي والوضعي فإن ذلك يعني العودة الى العهد الاستعماري عندما كانت شعوب وبلدان بأسرها محرومة من هذا الحق ، وكانت الدول الاستعمارية تتصرف بجغرافية ومصائر هذه الشعوب كما تشاء .

ومع ذلك يدعي المندوب الاسرائيلي أن الاحتلال يولد السيادة ، كأن الاحتلال الاسرائيلي ينبع من إرادة الهية ، وكأن اسرائيل هي فوق القانون أو مستثناة منه بإرادة ربانية . ويذهب الى حد وصف اسرائيل التي قامت على الاغتصاب والعدوان والتوسع بأنها واحة للديمقراطية . فإذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب من قبل الشعب ولأجل الشعب ، فإن اسرائيل هي "ديمقراطية" ، مادامت الديمقراطية عندها تعني حكم اليهود الصهاينة من قبل اليهود الصهاينة ولأجل اليهود الصهاينة فقط دون غيرهم . وبعبارة أخرى فإن هذه الديمقراطية هي عنصرية دينية خالصة تميز ضد كل من لم يكن يهوديا ، وتحاول أن تقضي على وجوده . ونتساءل ما إذا كان يوجد في هذا المجلس من يستطيع أن يتجاوب مع هذا المفهوم الجديد للديمقراطية الذي ابتدعته الصهيونية وجسدته اسرائيل في ممارساتها اليومية ، منذ عام ١٩٤٨ ، ضد الشعب العربي ، وفي مخططاتها التي تهدف الى التوسع في كل المنطقة العربية في الشرق الأوسط .

واختتم بمناشدة مجلسكم الموقر أن يتحمل مسؤولياته وصلاحيته في ميدان صيانة الأمن والسلام ، بأن يتخذ الإجراءات التي ينص عليها الميثاق لوضع حد لسياسة القمع الوحشية التي توجه ضد شعب فلسطين الذي يكافح ، من خلال انتفاضته المباركة ، لوضع حد لاحتلال دام طويلا . ونحن على يقين بأن النصر للانتفاضة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي . إن الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال سيحدد موعدها في المشاورات مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥